

اثر سعر الصرف في الطلب على الدولار الأمريكي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2010)

الدكتور

نصر حمود مزنان فهد

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بابل

شهد الاقتصاد العراقي اتساعا ملحوظا في استخدام الدولار الأمريكي مطلع التسعينات من القرن الماضي ، كنتيجة طبيعية لعدم الاستقرار النقدي والاقتصادي الناجمة بشكل اساسي من حالي الحرب والحصار الاقتصادي اللتين مر بهما العراق ، والتي قادت الى اثار سلبية خطيرة على مجمل المتغيرات الاقتصادية والتي من ابرزها سعر الصرف ، الذي تسبب تراجعته ، بمستويات كبيرة جدا ، الى اهتزاز الثقة بالدينار العراقي ، وبالتالي التوجه نحو استخدام الدولار كعملة بديلة للمحافظة على القيمة الحقيقية للثروة من التقلبات التي قد تنشأ في حالة الاعتماد على الدينار العراقي .

وعلى الرغم من رفع حالة الحصار الاقتصادي عن العراق وتبني البنك المركزي العراقي لسياسة نقدية قائمة على دعم سعر صرف الدينار العراقي والمحافظة على مستويات صرفه عند الحدود التي يقررها البنك ، الا ان ظاهرة الطلب على الدولار الامريكي لا تزال موجودة ، وان كانت باتجاهات مختلفة عن السابق .

وتعد ظاهرة الطلب على الدولار من ابرز التحديات التي تواجه السلطات النقدية في العراق ، كونها العامل الاساسي المساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من عدمه ، وهذا يفرض على السلطات النقدية التعامل الجاد مع هذه الظاهرة ، بما يضمن توفر بيئة اقتصادية ونقدية تهئ الارضية المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

اهمية البحث .

تتمثل اهمية البحث بالدور الاساسي الذي يلعبه سعر صرف العملة المحلية ، والثقة في استخدامها بدلا من العملات الاجنبية الاخرى ، في دعم النشاط الاقتصادي وتحسين البيئة الاقتصادية بما ينعكس ايجابا في تحقيق الاهداف الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ، والاستقرار الاقتصادي والنقدي .

هدف البحث .

يهدف البحث الى بيان التطورات الحاصلة في اسعار صرف الدينار العراقي خلال المدة (2003 – 2010) ، وكذلك التطورات في الطلب على الدولار الامريكي وعرضه في الاقتصاد العراقي ، خلال نفس المدة ، وقياس اثر سعر الصرف في الطلب على الدولار خلال مدة الدراسة .

مشكلة البحث .

لقد شهد الاقتصاد العراقي خلال المدة (2003 – 2010) تطورات ملحوظة في مجمل المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية ، والتي من ابرزها سعر صرف الدينار ، الذي شهد تحسنا ظاهرا في قيمته واستقراره ، والذي كان من المفترض ان يؤدي الى اعادة الثقة بالعملة المحلية العراقية واتساع استخدامها ، وانحسار استخدام العملات الاجنبية ، التي من اهمها الدولار الامريكي ، الا ان ذلك لم يحدث ، فقد تزايد الطلب على الدولار خلال تلك المدة ، فلماذا حدث ذلك ؟ وما مقدار تأثير سعر صرف الدينار العراقي في الطلب على الدولار .

فرضية البحث .

ينطلق البحث من فرضية اساسية مفادها " ان هناك تأثيرا واضحا لسعر صرف الدينار العراقي في الطلب على الدولار الامريكي خلال المدة (2010-2003) " .
ولتحقيق هدف البحث ، وفي ضوء الفرضية الموضوعية له ، فقد تم تضمينه الفقرات الاتية :
اولا : مفهوم سعر الصرف وانماطه ومحدداته .
ثانيا : تطورات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار للمدة (2003 - 2010) .
ثالثا : تطورات الطلب على الدولار في العراق للمدة (2003 – 2010) .
رابعا : تطورات عرض الدولار في العراق للمدة (2003 – 2010) .
خامسا : قياس اثر سعر الصرف في الطلب على الدولار في العراق للمدة (2010-2003) .

اولا : مفهوم سعر الصرف وانماطه ومحدداته .

يتحدد مفهوم سعر الصرف بأنه " السعر الذي يتم به مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد آخر ، وسعر الصرف هو قيمة الوحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية " (1) ، ويتحدد مفهوم سعر الصرف كذلك بأنه " عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية ، ويتحدد ذلك في سوق الصرف الاجنبي ، اذا كان النظام المتبع هو حرية سعر الصرف ، وفقا لاليات العرض والطلب ، او يتحدد من قبل السلطات النقدية اذا كان النظام المتبع هو الرقابة على الصرف او سعر الصرف الثابت " (2) ، ويرى البعض بان سعر الصرف هو " عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الاجنبي " (3) فيما يرى البعض الاخر بان سعر الصرف هو " عدد الوحدات من العملة الاجنبية التي تدفع ثمنها لوحدة واحدة من العملة الوطنية " (4) .

ومما ورد من مفاهيم لسعر الصرف نرى بانها متشابهة الى حد كبير ، وجميعها ترى بان سعر الصرف هو سعر عملة بلد ما مقابل وحدة واحدة من عملة بلد آخر ، مقدرا بعدد الوحدات من عملة البلد الاول التي تدفع للحصول على وحدة واحدة من عملة البلد الثاني . وهناك انماط عدة لسعر الصرف يمكن إيجازها بالاتي (5) :

1- سعر الصرف الثابت Fixed Exchange Rate .

يقصد به تحديد سعر صرف ثابت بين عملتين او اكثر وفقا لاسس محددة ، ولا تتغير العلاقة بين العملتين الا ضمن هوامش محدودة جدا ، وقد برزت اسعار الصرف الثابتة في ظل قاعدة الذهب والنظام النقدي الذي انبثق عن اتفاقية بريتون وودز . ويساعد سعر الصرف الثابت في دقة عمليات التخطيط ورسم السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية (6) ، ويكون سعر الصرف الثابت مفضلا عندما يكون النظام المالي غير كفؤ الى الحد الذي يسمح بالركون الى قوى السوق في تحديد سعر الصرف . ولكن عندما لا يتسم سعر الصرف الثابت بالمصادقية الكاملة في تحديده لسعر صرف العملة فانه يمكن ان يعرض العملة للمضاربات التي قد تؤدي الى نتائج سلبية على الاستقرار النقدي .

2- سعر الصرف الحر العائم Rely Floating Exchange Rate .

يتحدد سعر الصرف الحر العائم من خلال العلاقة بين قوى العرض والطلب على العملة في سوق الصرف دون أي تدخل من قبل السلطات النقدية ، فيترك لسعر الصرف حرية التغير بشكل مستمر عبر الزمن ، بما يتفق وقوى السوق ، ويقتصر تدخل السلطات النقدية في هذه الحالة على التأثير في سرعة التغير في سعر الصرف فقط دون الحد من ذلك التغير . ونتيجة لتحديد سعر الصرف الحر بعوامل السوق فهو الانسب للتوزيع الامثل للموارد ، ولن يكون هناك فرصة للمضاربين للحصول على ارباح على حساب البنك المركزي ، الا ان سعر الصرف الحر

قد يكون عرضة للصدمات والتقلبات الحادة مما يترك مخاطر كبيرة على النشاط الاقتصادي ، كما قد يكون مسار سعر الصرف المستقبلي ، في ظل سعر الصرف الحر ، غامضا مما يؤدي الى خلق مصاعب حقيقية للقائمين بعمليات التخطيط ورسم السياسات الاقتصادية⁽⁷⁾ .

3- سعر الصرف الحر المدار Managed Floating Exchange Rate .

وفقا لهذا النمط من اسعار الصرف فانه يسمح لسعر صرف العملة ان يتقلب بحرية تامة الى حدود معينة ، اذ تعمل السلطات النقدية للحد من تقلبات اسعار الصرف لعملتها الوطنية في سوق الصرف من خلال عدة وسائل ابرزها الدخول الى سوق الصرف كطرف بائع ومشتري للعملة الاجنبية ، او الرقابة على الصرف الاجنبي ، للتمكن من تحقيق اهدافها عن طريق التدخل غير المباشر في تحديد سعر الصرف . ويجمع سعر الصرف الحر المدار بين مزايا اسعار الصرف المقيدة نسبيا وامكانية احداث تعديلات دون مواجهة مساوئ سعر الصرف الحر العائم ، مما يجعل سعر الصرف الحر المدار يبدو وكأنه عودة لاسعار الصرف الثابتة القابلة للتعديل التدريجي لسعر الصرف⁽⁸⁾ ، الا ان التعويم المدار يسمح بالتعديل التدريجي لسعر الصرف فضلا عن انه يترك للسلطات النقدية خيارات عديدة لمواجهة حركات راس المال والنشاط الاقتصادي بشكل عام .

4- سعر الصرف المثبت Pegged Exchange Rate .

يتمحور سعر الصرف المثبت حول تثبيت سعر صرف العملة المحلية اتجاه عملة دولية اخرى ، وهي في الغالب عملة الشريك التجاري الاكبر ، اذ تعتمد في حساب سعر عملتها على تقاطع اسعار صرف العملات الاخرى مع سعر صرف العملة المثبتة كاساس لتحديد قيمة العملة مع العملات الاخرى ، وقد تبنت البلدان الاوربية سعر الصرف المثبت في مطلع السبعينات من القرن العشرين بموجب نظام سمي بـ " نظام الافعى او الثعبان " Arrangement Snake والذي بموجبه تتحرك جميع العملات الاوربية بشكل موحد تجاه الدولار الامريكي بعد تثبيت العملات المحلية من خلال وحدة حساب تبقي العملة المحلية مسايرة لتلك العملات⁽⁹⁾ .

وهناك عدة محددات لسعر الصرف يمكن توضيح اهمها بالاتي⁽¹⁰⁾ :

1- الطلب على العملة المحلية .

تترك التغيرات في مستويات الطلب على العملة المحلية اثارا مباشرة على مستويات اسعار الصرف ، اذ ان ارتفاع مستويات الطلب على العملة المحلية ، الناتج في الغالب لزيادة الثقة بالعملة المحلية المنبثقة عن استقرار مستويات النشاط الاقتصادي او التوقعات بحدوث تحسن في مستويات اسعار صرف العملة المحلية مستقبلا ، سيعمل على ارتفاع سعر صرف العملة المحلية

، اما في حالة انخفاض الطلب على العملة المحلية فان ذلك يعني انخفاض سعر صرف العملة اتجاه العملات الاخرى .

2- عرض العملة المحلية " عرض النقد " .

يعتمد سعر صرف العملة في الاساس على حجم المعروض منها " عرض النقد " ، ويقصد بعرض النقد money supply بأنه مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة ، أي انه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول والتي بحوزة الأفراد والمؤسسات والمؤسسات المختلفة ، فكلما ارتفعت مستويات عرض العملة انخفض سعر صرفها ، وبالعكس ففي حالة انخفاض مستويات عرض العملة فان ذلك سيساهم في تحسن سعر صرفها ، لذلك فان على السلطات النقدية ان تعمل على مراقبة ومتابعة الاثار التي تتركها تغيرات عرض النقد على النشاط الاقتصادي ، والعمل على ابقاء عرض النقد عند المستويات التي تعمل على استقرار النشاط الاقتصادي وتحقيق الاهداف الاقتصادية⁽¹¹⁾ .

3- عمليات الاقتصاد الخفي .

تنسب عمليات الاقتصاد الخفي غير المشروعة ، كظواهر غسيل الاموال وتجارة المخدرات والسلاح والاثار والفساد المالي والاداري وغيرها من الانشطة غير المشروعة ، في اثار مباشرة وغير مباشرة في قيمة العملة المحلية⁽¹²⁾ ، فتعمل هذه الظواهر على ارتفاع مستويات الطلب على العملة المحلية مرورا بعدة عمليات وانشطة لتحويل الاموال غير الشرعية الى اموال شرعية .

4- الطلب على العملات الاجنبية .

من العوامل التي تترك تأثيرا مباشرا في قيمة العملة المحلية هو حجم الطلب على العملات الاجنبية في السوق المحلية ، فكلما كانت الحاجة للعملات الاجنبية اكبر اثر ذلك سلبا على سعر صرف العملة المحلية ، وينشأ الطلب على العملات الاجنبية نتيجة لحالات عدم الثقة بالعملية المحلية ، وكذلك التوقعات والشائعات عن النشاط الاقتصادي وقيمة العملة .

5- الاستقرار السياسي والامني .

يترك الاستقرار السياسي والامني اثارا ايجابية في قيمة العملة المحلية وبالتالي تتحسن اسعار صرفها اتجاه العملات الاجنبية ، فالاستقرار السياسي والامني يكون عاملا مساعدا في تحسن الاوضاع الاقتصادية وارتفاع مستويات الاستثمار والانتاج ومستويات الدخل مما يعطي ثقة اكبر بحالة الاقتصاد بشكل عام وقيمة العملة بشكل خاص . وبالعكس فعند تردي الاوضاع السياسية والامنية فان ذلك يعد عاملا وراء تدهور النشاط الاقتصادي وتدني مستويات صرف العملة المحلية .

ثانيا : تطورات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار للمدة (2003 - 2010) .

شهد سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي تحسنا ملحوظا خلال مدة الدراسة (2003-2010) ، كما مبين في الجدول (1) ، فبعد ان بلغ سعر صرف الدينار العراقي نحو 1936 دينار للدولار الواحد عند عام 2003 تحسن بشكل شبة مستمر حتى وصل الى حدود 1186 دينار للدولار الواحد في عام 2010 ، انظر الشكل (1) ، وقد نتجت تلك التحسنات في سعر صرف الدينار الى عدة عوامل اهمها :

1- دور البنك المركزي العراقي في بيع وشراء الدولار ، مما ادى الى جعل دوره كوسيلة ضبط وموازنة للحد من التقلبات الحادة التي قد تنشأ نتيجة للزيادات المفرطة في الطلب على الدولار او عرضه في السوق العراقية . ويبين الجدول (1) اسعار بيع الدولار الامريكي في مزاد البنك المركزي العراقي للمدة (2003-2010) ، وبمطالعة البيانات الواردة في الجدول نلاحظ ان هناك انخفاض في اسعار بيع الدولار الامريكي في مزاد البنك المركزي العراقي خلال اغلب سنوات مدة الدراسة عن اسعاره في السوق الحرة .

2- تطور النشاط الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة نتيجة للاستقرار النسبي في الجوانب الامنية والاقتصادية ، مما رفع ، باتجاهات محدوده ، من درجة الثقة بالدينار العراقي .

جدول (1)

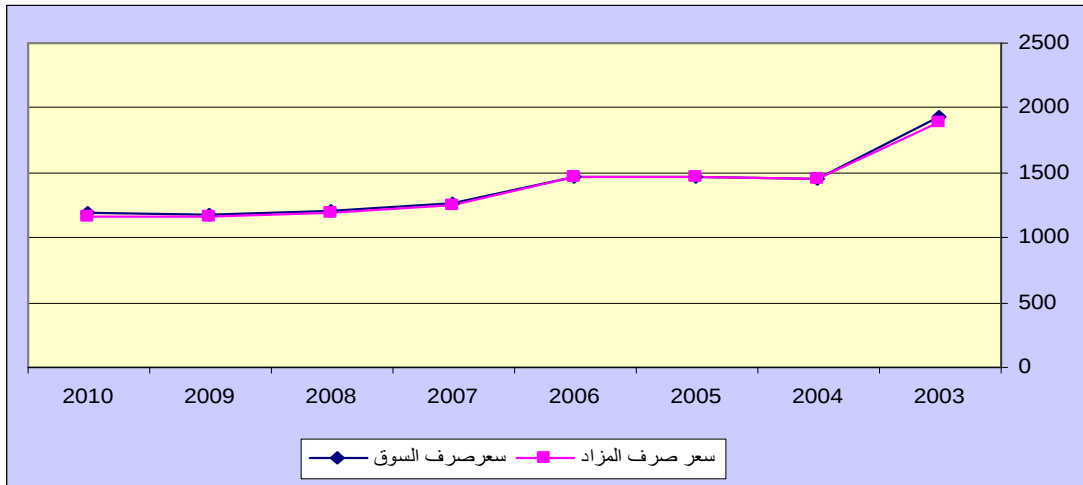
اسعار صرف الدينار العراقي ومبيعات ومشتريات الدولار في مزاد البنك المركزي العراقي

للمدة (2003 - 2010)

السنوات	سعر الصرف في السوق الحرة (دينار \ دولار)	سعر الصرف في المزاد (دينار \ دولار)	مبيعات البنك المركزي للدولار في المزاد (مليون دولار)	مشتريات البنك المركزي للدولار في المزاد (مليون دولار)
2003	1936	1896	293	1
2004	1453	1453	6008	50
2005	1472	1469	10463	78
2006	1475	1467	11175	110
2007	1267	1255	15980	1413
2008	1203	1193	25869	350
2009	1182	1170	33992	23014
2010	1186	1170	36169	41004

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة .

شكل (1)
اسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار
للمدة (2010 – 2003)



ثالثا : تطورات الطلب على الدولار في العراق للمدة (2010 – 2003) .

(1) حجم الطلب على الدولار في العراق للمدة (2010-2003) .

يمكن تمثيل الطلب على الدولار في العراق بمبيعات البنك المركزي من الدولار في المزاد اليومي للدولار ، كونه الجهة الرئيسية الوحيدة التي تمارس بيع الدولار . ويبين الجدول (1) حجم الطلب على الدولار في العراق للمدة (2010 – 2003) ، ومنه نلاحظ التزايد المستمر في حجم الطلب على الدولار خلال مدة الدراسة ، فبعد ان بلغ حجم الطلب على الدولار نحو 293 مليون دولار في عام 2003 ، ارتفع بشكل كبير ومتواصل ليصل الى ما يقارب 10463 مليون دولار في منتصف العقد الاول من الالفية الثالثة (2005) ، ثم واصل ارتفاعه الكبير ليبلغ نحو 36169 مليون دولار عند عام 2010 . وقد تولدت تلك الزيادات في حجم الطلب على الدولار لاسباب عدة اهمها :

أ : التحسن النسبي في الاوضاع الامنية والاقتصادية وارتفاع معدلات الطلب الفردي ومعدلات الاستيراد والاستثمار .

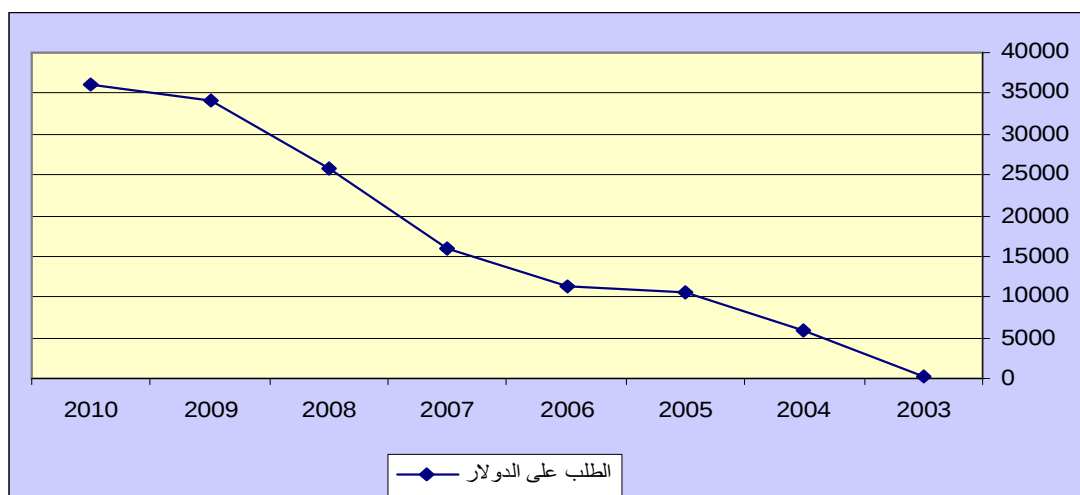
ب: سياسة البنك المركزي القائمة على بيع الدولار في المزاد اليومي بأسعار قد تقل عن سعره في السوق الحرة ، مما ادى الى تهيئة الضروف والعوامل المشجعة على زيادة الطلب على الدولار لاغراض مختلفة .

والشكل البياني (2) يبين تطورات الطلب على الدولار في العراق خلال المدة (2003 –

(2010) .

شكل (2)

تطورات الطلب على الدولار في العراق للمدة (2010 – 2003)



(2) مرونة الطلب على الدولار في العراق للمدة (2010-2003) .

تمثل مرونة الطلب السعرية للدولار بقيمة التغير النسبي في الكميات المطلوبة من الدولار نسبة الى قيمة التغير النسبي في اسعار صرفه مقابل الدينار العراقي ، ومن ملاحظة البيانات الواردة في الجدول (2) والتي تبين مقدار التغيرات في مرونة الطلب السعرية للدولار الامريكي في العراق خلال المدة (2010-2003) ، نجد ان الطلب على الدولار الامريكي في العراق كان كبير المرونة في الاعوام الاولى من مدة الدراسة (2004 ، 2005 ، 2006) ، بقيم بلغت -78,04 ، 74,00 و 35,00 على التوالي ، ويعني ذلك ان التغيرات في سعر الصرف تركت تأثيرات كبيرة جدا في الكميات المطلوبة من الدولار خلال تلك الاعوام ، وقد تسبب في تلك حالة عدم التاكيد التي كانت تسود الانشطة الاقتصادية في العراق خلال تلك المدة ، اذ كانت الاوضاع الاقتصادية والامنية والسياسية لا تزال غير مستقرة ولا تعلم الاتجاهات التي يسير اليها الاقتصاد ، الا انه بعد تلك المدة وخلال العام 2007 انخفضت مرونة الطلب السعرية للدولار بشكل ملحوظ لتصل الى نحو 3,07 - ، ويفسر ذلك بان تأثير سعر الصرف في الطلب على الدولار في ذلك العام كان محدودا وان هناك عوامل اخرى تركت تأثيرها في الطلب على الدولار الامريكي والتي نعتقد ان من اهمها الجوانب السياسية والامنية ، والتي ادى تدهورها خلال ذلك العام الى هز الثقة بالاقتصاد العراقي والعملة المحلية . الا ان المدة التي اعقبت العام 2007 شهدت ارتفاعا في مرونة الطلب السعرية للدولار وبشكل مستمر الى ان وصلت الى 21.33 في العام 2010 ، مما يعني تزايد تأثير سعر الصرف في الطلب على الدولار ، وقد

جدول (2)

مرونة الطلب على الدولار الأمريكي في العراق للمدة (2010 – 2003)

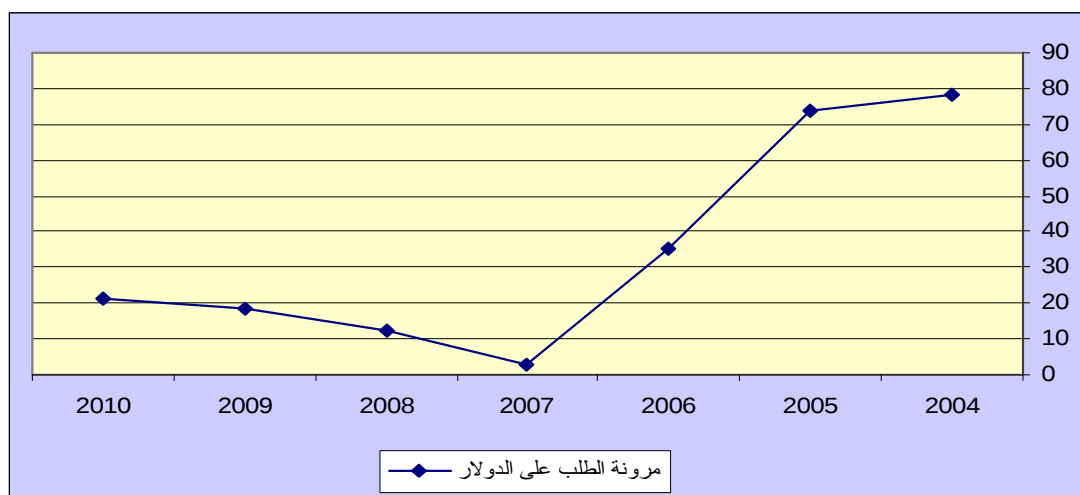
السنوات	التغير في الطلب (%)	التغير في سعر الصرف (%)	مرونة الطلب على الدولار
2003	-	-	-
2004	1951	- 25	- 78.04
2005	74	1	74
2006	7	0.2	35
2007	43	- 14	- 3.07
2008	62	- 5	- 12.40
2009	31.4	-1.7	- 18.47
2010	6.4	0.3	21.33
(2010 – 2003)	12244.3	- 38.7	- 316.39

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

تزامن هذا الارتفاع مع حالة الاستقرار النسبي في الجوانب الاقتصادية والامنية والسياسية خلال تلك المدة . ولمتابعة التطور في مرونة الطلب السعرية للدولار في العراق خلال المدة (2010 – 2004) يمكن ملاحظة الشكل البياني (3) .

شكل (3)

تطور مرونة الطلب السعرية للدولار في العراق للمدة (2010 – 2003)



ونستنتج من الجدول (2) ايضا ، ان طبيعة العلاقة بين الكميات المطلوبة من الدولار واسعار صرفه كانت ذات علاقة عكسية خلال العام 2004 ، فقد ادى انخفاض سعر صرف الدولار بنسبة 25 - % الى ارتفاع الكميات المطلوبة منه بنسبة 1951 % . وجاءت تلك العلاقة نتيجة للتوقعات التي كانت ترى حينها بان الانخفاض في سعر صرف الدولار مؤقتة وسيتبعها ارتفاعات خلال الاعوام اللاحقة . في حين اشر العامين 2005 و 2006 الى وجود علاقة طردية

بين سعر صرف الدولار اتجاه الدينار والكميات المطلوبة منه ، اذ ادت الارتفاعات الطفيفة في سعر الصرف البالغة 1 % و 0.2 % خلال العامين 2005 و 2006 على التوالي الى ارتفاعات في الكميات المطلوبة من الدولار بنسب بلغت نحو 74 % و 7 % على التوالي ، وجاءت تلك النتائج نظرا للتوقعات بحصول ارتفاعات كبيرة في سعر صرف الدولار خلال الاعوام التالية ، في حين شهد الاعوام 2007 ، 2008 و 2009 عودة للعلاقة العكسية بين سعر صرف الدولار والكميات المطلوبة منه عندما سجلت قيما بلغت -3.07 ، -12.40 و -18.47- على التوالي ، ونتجت تلك العلاقة خلال تلك الاعوام بسبب حالة التحسن في الاوضاع العامة للعراق . الا ان العام 2010 شهد عودة للعلاقة الطردية بين سعر الصرف والطلب على الدولار من جديد مما يعزز حالة التذبذب الواضحة التي تشهدها المتغيرات الاقتصادية في العراق .

وقد سجلت المدة (2003 – 2010) اجمالا ، كما في الجدول (2) ، مرونة طلب سعرية للدولار عالية جدا وصلت الى نحو 316.39 - ، ما يعني وجود تاثير واضح لسعر صرف الدينار العراقي في الكميات المطلوبة من الدولار خلال مدة الدراسة ، وتشير البيانات الواردة فيه ايضا الى وجود علاقة عكسية تربط سعر صرف الدينار والكميات المطلوبة من الدولار في العراق ، خلال المدة نفسها ، فقد ادى انخفاض سعر الصرف بنسبة 38.7 % الى ارتفاع في الكميات المطلوبة بنسبة 12244.3 % . مما يعني ان انخفاضات سعر صرف الدينار العراقي تعد من العوامل واضحة التأثير في ارتفاع حجم الطلب على الدولار في العراق خلال مدة الدراسة (2003 - 2010) .

رابعا : تطورات عرض الدولار في العراق للمدة (2003 – 2010) .

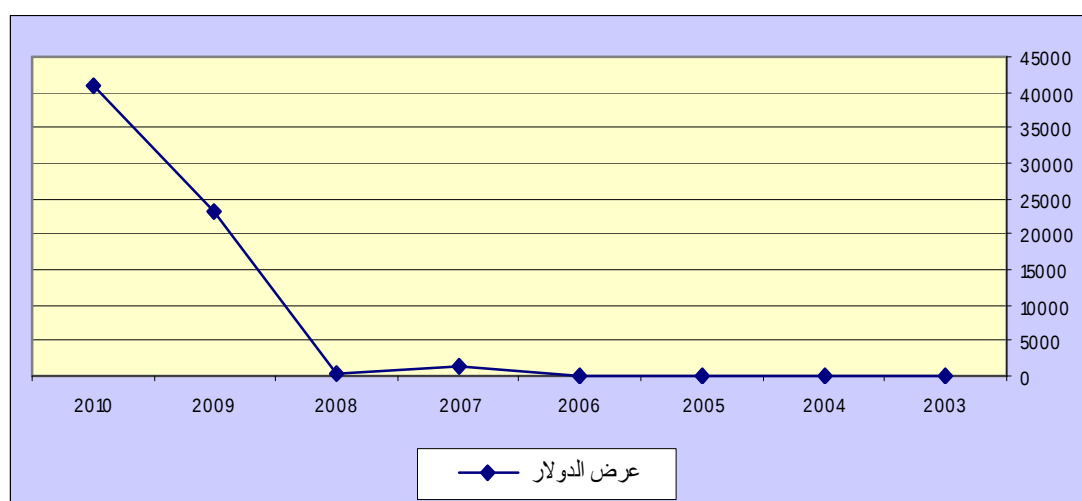
(1) حجم عرض الدولار في العراق للمدة (2003-2010) .

تتمثل الكميات المعروضة من الدولار في العراق بكميات الدولار المباعة الى البنك المركزي في المزاد اليومي للبنك المركزي العراقي ، وقد شهدت الكميات المعروضة من الدولار في العراق ارتفاعا واضحا خلال مدة الدراسة (2003 – 2010) ، كما مبين في الجدول (1) ، فبعد ان بلغت الكميات المعروضة (المباعة) من الدولار نحو 1 مليون دولار في عام 2003 ، ارتفعت بشكل مستمر طوال مدة الدراسة لتصل الى مستوى مرتفع جدا في عام 2007 عندما بلغت نحو 1413 مليون دولار ، وجاءت تلك الزيادة الكبيرة في ذلك العام بسبب الانخفاض الملحوظ في سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي ، اذ انخفض سعر صرفه الى نحو 1267 دينار للدولار الواحد ، بعد ان كان يبلغ 1475 دينار للدولار الواحد في العام الذي سبقه (2006) ، وبعد ذلك العام بدأت الكميات المعروضة من الدولار بالعودة الى مستويات

ادنى لتصل عند عام 2008 الى ما يقارب 350 مليون دولار ، الا ان العامين 2009 و 2010 شهدا ايضا ارتفاعا كبيرا في الكميات المعروضة من الدولار الامريكي وبمستويات قياسية بلغت نحو 23014 و 41004 مليون دولار على التوالي . وكان العامل الرئيسي وراء الزيادة في الكميات المعروضة من الدولار خلال المدة (2003 – 2010) هو السياسة المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي بدخوله كطرف بائع ومشتري للعملة الاجنبية (الدولار) ، مما ادى الى زيادة الكميات المعروضة من الدولار خلال تلك المدة . ويعطي الشكل البياني (4) فرصة جيدة لملاحظة التطورات عرض الدولار في العراق خلال المدة (2003 – 2010) .

شكل (4)

تطورات عرض الدولار الامريكي في العراق للمدة (2003 – 2010)



(2) مرونة عرض الدولار في العراق للمدة (2010-2003) .

تعكس مرونة العرض السعرية للدولار درجة استجابة الكميات المعروضة من الدولار للتغيرات الحاصلة في سعر صرفه مقابل الدينار العراقي ، وتشير متابعة البيانات الواردة في الجدول (3) الى التغيرات الطارئة في كلا من الكميات المعروضة من الدولار والتغيرات في اسعار صرفه خلال المدة (2003 – 2010) . ومن تلك البيانات نرى بان مرونة العرض السعرية للدولار الامريكي في العراق كانت مرتفعة جدا ، وبدرجة تفوق مرونة الطلب السعرية للدولار ، لنفس المدة ، فقد شهد العام 2004 تسجيل درجة عالية من مرونة عرض الدولار بنسبة بلغت 196 - ، مما يعني ان هناك مرونة كبيرة لعرض الدولار ، فقد ادى انخفاض سعر صرف الدولار بنسبة 25- % الى ارتفاع الكميات المعروضة بنسبة بلغت نحو 4900 % ، وقد نتج ذلك عن حالة التخوف الحاصلة لدى الحائزين للدولار من ان انخفاض سعر صرفه قد يتبعه

جدول (3)
مرونة عرض الدولار الامريكي في العراق للمدة (2003 – 2010)

السنوات	التغير في العرض (%)	التغير في سعر الصرف (%)	مرونة عرض الدولار
2003	-	-	-
2004	4900	- 25	- 196
2005	56	1	56
2006	41	0.2	205
2007	1185	- 14	- 84.64
2008	-75	- 5	15
2009	6475.3	-1.7	- 3809
2010	78.17	0.3	260.67
(2010 – 2003)	410050	- 38.7	105949.61

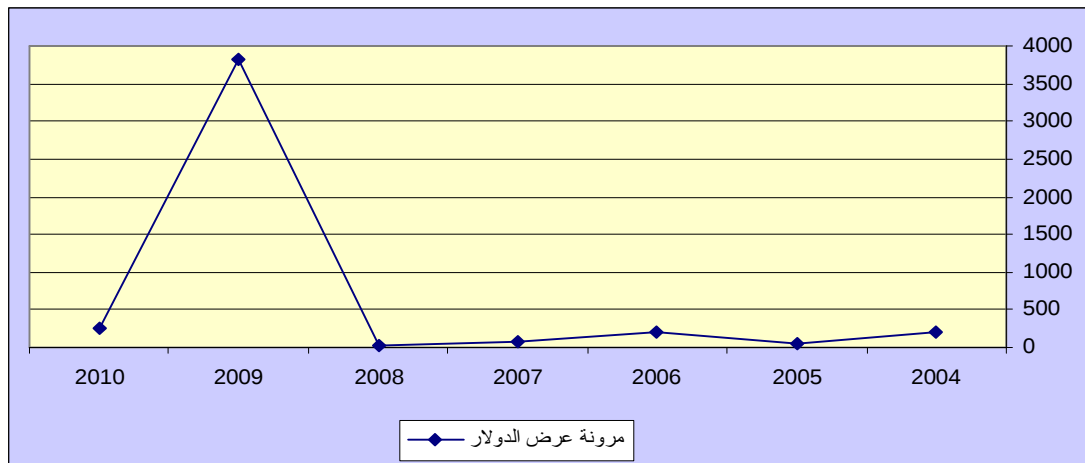
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

انخفاضات اكبر خلال الفترات اللاحقة . ثم شهد العام 2005 انخفاضا في درجة مرونة عرض الدولار بعد ان بلغت قيمتها نحو 56 ، اعقب ذلك ارتفاعا كبيرا في قيمة مرونة العرض السعرية للدولار في العام 2006 لتصل الى حدود 205 ، وظهرت مرونة عرض الدولار ، خلال العامين 2005 و 2006 ، وجود علاقة طردية بين الكميات المعروضة من الدولار واسعار صرفه ، اذ ادت الارتفاعات الحاصلة في سعر صرف الدولار البالغة 1 % و 0.2 % ، خلال العامين 2005 و 2006 على التوالي ، الى حدوث ارتفاعات في الكميات المعروضة من الدولار بنسب بلغت نحو 56 % و 41 % خلال نفس العامين على التوالي ، ويفسر حدوث ذلك نتيجة لحالة اللايقين التي سادت في الاقتصاد العراقي خلال تلك المدة والتي تركت اثارا سلبية ومخاوف على الحائزين للدولار ، وشهدت مرونة عرض الدولار بعد تلك المدة انخفاضا خلال العامين التاليين (2007 و 2008) لتصل الى - 84.64 – و 15 على التوالي ، كما اظهرت البيانات وجود علاقة عكسية بين الكميات المعروضة من الدولار واسعار صرفه خلال العام 2007 ، فقد نتج عن انخفاض سعر صرف الدولار بنسبة -14 % زيادة في الكميات المعروضة منه بنسبة 1185 % ، وتعكس تلك النسب حالة التشاؤم لدى الحائزين للدولار نتيجة لتدهور الاوضاع الامنية في العراق في ذلك العام ، وتوقعهم بحدوث انخفاضات اكبر في سعر صرف الدولار خلال الفترات اللاحقة ، وفعلا فقد شهد العام اللاحق (2008) ، انخفاضا اخر بسعر صرف الدولار بنسبة بلغت -5 % ، ولكن في ذلك العام ادى ذلك الانخفاض الى انخفاض في الكميات المعروضة من الدولار بنسبة بلغت نحو -75 % ، مما يشير الى وجود علاقة طردية بين سعر صرف الدولار والكميات المعروضة منه في ذلك العام ، وتفسر تلك النتيجة بحالة

التحسن التي حصلت في الاقتصاد العراقي والتحسين النسبي في الاوضاع الامنية والذي ادى الى ارتفاع الرغبة بالاحتفاظ بالدولار بدوافع عديدة اهمها تمويل المستوردات التي تزايدت بشكل ملحوظ وكذلك النشاطات الاقتصادية الاخرى ، وبالتالي انخفاض الكميات المعروضة منه . فيما شهد العامين 2009 و 2010 ارتفاعا كبيرا في مرونة عرض الدولار عندما سجلا قيما قياسية بلغت نحو 3809 - و 260.67 على التوالي ، مما يعني درجة استجابة واضحة للكميات المعروضة من الدولار لاسعار صرف الدينار ، وقد نتج ذلك عن حالة الاستقرار النسبي في الاوضاع السياسية والامنية في ذلك العامين ، وقد سجل العام 2009 علاقة عكسية بين الكميات المعروضة من الدولار واسعار صرف الدينار العراقي ، فقد ادى انخفاض سعر الصرف بنسبة 1.7 % الى ارتفاع الكميات المعروضة من الدولار بنسبة 6475.3 % . في حين شهد العام 2010 وجود علاقة طردية مؤشرا الى حدوث تراجع طفيف في سعر صرف الدينار العراقي خلال ذلك العام والذي بلغ نحو 0.3 % والذي لم يترك اثرا كبيرا في هز الثقة بالدينار العراقي وارتفعت نتيجة لذلك الكميات المعروضة من الدولار بنسبة وصلت الى حدود 78.17 % .

كما اظهرت البيانات التي يعرضها الجدول (3) ارتفاعا كبيرا في مرونة عرض الدولار خلال المدة (2003 - 2010) اجمالا ، اذ سجلت تلك المدة مرونة عرض للدولار بلغت 105949.61 - ، متفوقة على مقدار المرونة التي سجلها الطلب على الدولار خلال المدة ذاتها البالغة 316.39 - ، مما يشير الى حالة من التحفظ اتجاه الاحتفاظ بالدولار وزيادة ملحوظة في الثقة بالدينار العراقي . وأشارت البيانات ايضا الى وجود علاقة عكسية بين الكميات المعروضة من الدولار واسعار صرفه ، خلال مدة الدراسة ، فقد ادى انخفاض سعر صرف الدولار بنسبة بلغت نحو 38.7 % الى ارتفاع في الكميات المعروضة من الدولار بنسبة بلغت 410050 % . والشكل البياني (5) يوضح تطور مرونة عرض الدولار في العراق للمدة (2003 - 2010) .

شكل (5)
تطورات مرونة عرض الدولار في العراق للمدة (2003 - 2010)



خامسا : قياس اثر سعر الصرف في الطلب على الدولار في العراق للمدة (2003 - 2010) .

ان المهمة الرئيسية لهذه الفقرة تتمثل في تحديد الصيغة القياسية التي تربط الكميات المطلوبة من الدولار الامريكي في العراق باسعار صرفه مقابل الدينار العراقي ، في السوق الحرة ، ومن ثم قياس وتحليل النتائج التي يتم التوصل اليها وكالاتي :

(1) **توصيف النموذج القياسي** : لقياس اثر اسعار الصرف في الطلب على الدولار فقد تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Squares (OLS) ، وبذلك فان المتغيرات المكونة للنموذج هي كالاتي :

أ : **المتغير التابع** Dependent variable : يتكون النموذج القياسي من متغير تابع واحد يتمثل بمقدار الكميات المطلوبة من الدولار في العراق (Dd) ، والتي تتمثل بمبيعات البنك المركزي العراقي من الدولار ، وقد تم الاستعانة بالبيانات الشهرية لقيمة المبيعات للمدة (2003 - 2010) ، كون ان المدة التي دخل فيها البنك المركزي العراقي كبائع ومشتري للدولار هي مدة قصيرة نسبيا وبالتالي لا يمكن الاعتماد على البيانات السنوية في الوصول الى نتائج دقيقة عن الظاهرة المدروسة ، وبالتالي فان البيانات تتضمن 87 مشاهدة ، تمثل الكميات المطلوبة من الدولار في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة ، علما ان العام 2003 تضمن 3 مشاهدات كون ان مزاد البنك المركزي بدأ اعتبارا من تشرين الاول ، اضافة الى 84 مشاهدة مثلت البيانات الشهرية للكميات المطلوبة من الدولار في الاقتصاد العراقي للاعوام (2004 – 2010) .

ب : **المتغير المستقل** Independent variable : يتضمن النموذج القياسي متغير مستقل واحد يتمثل في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي (Ex) في السوق الحر ، ويتمثل بعدد الوحدات النقدية من الدينار العراقي اللازمة للحصول على دولار واحد فقط في السوق الحرة ، ويرتبط هذا المتغير بعلاقة عكسية مع الكميات المطلوبة من الدولار في العراق .

(2) **بناء النموذج القياسي** : بعد ان تم وصف المتغيران التابع والمستقل ، فانه لابد من وضعها بالصيغة الرياضية التي تعد الانطلاقة الرئيسية في صياغة النموذج القياسي ، اذ يأخذ النموذج القياسي بين الكميات المطلوبة من الدولار في الاقتصاد العراقي وسعر صرفه الصيغة القياسية الاتية :

$$Dd = f (Ex)$$

ويمكن وضع النموذج بالصيغة القياسية العامة الاتية :

$$Dd = B_0 - B_1Ex + U_i$$

اذ ان U_i تمثل المتغير العشوائي Random Variable ، وهو يتضمن تاثير المتغيرات التي لم ترد بالنموذج ، او تاثير التغيرات العشوائية فيه .

وسيتم استخدام نموذج الانحدار البسيط في تحليل البيانات بالاعتماد على البرنامج الجاهز Minitab . وسنقوم بقياس أربعة أنواع من النماذج القياسية وهي :

1- النموذج الخطي Linear model :

$$Dd = B_0 - B_1Ex + U_i$$

2- النموذج اللوغارتمي المزدوج Double Logarithms model :

$$\text{Log } Dd = \text{Log } B_0 - B_1\text{Log } Ex + \text{Log } U_i$$

3- النموذج النصف لوغارتمي المعكوس Inverse logarithms model :

$$\text{Log } Dd = \text{Log } B_0 - B_1Ex + U_i$$

4- النموذج الشبه لوغارتمي Simi logarithms model :

$$Dd = B_0 - B_1\text{Log } Ex + \text{Log } U_i$$

وسنعمل على المفاضلة بين هذه النماذج في ضوء فرضية البحث ومدى اجتيازها للاختبارات الإحصائية والقياسية ، ويتم اختيار النموذج الذي سيعطي أفضل النتائج .

(3) قياس اثر سعر الصرف في الطلب على الدولار في العراق .

بعد تغذية البيانات المتعلقة بالمتغير المستقل والمتغير التابع ، الموضحة في الجدول (4) ، الى الحاسبة الالكترونية ومعالجتها ، وحساب النماذج القياسية المعتمدة (الخطي ، اللوغارتمي المزدوج ، النصف لوغارتمي المعكوس و الشبه لوغارتمي) ، والمفاضلة بينها وفقاً للاختبارات الموضوعية ، توصلنا الى ان النموذج القياسي الخطي الاتي هو الافضل ، من بين النماذج الاخرى ، في تفسير اثر سعر صرف الدينار العراقي في الطلب على الدولار في الاقتصاد العراقي :

Dd = 36994 – 28.8 Ex	
T – RATIO	-6.68
R ² (%)	56.8
R ^{2a} (%)	55.5
F	44.65
D.W	2.01

اذ ان :

الطلب على الدولار	Dd
سعر الصرف الدينار مقابل الدولار	Ex

جدول (4)

اسعار صرف الدينار مقابل الدولار الامريكي والكميات المطلوبة والمعروضة من الدولار لاشهر المدة (2003 – 2010) (دينار / دولار)

2004				2003				
عرض الدولار	الطلب على الدولار	سعر صرف المزاد	سعر صرف السوق	عرض الدولار	الطلب على الدولار	سعر صرف المزاد	سعر صرف السوق	
514000	16000	1487	1467	-	-	-	-	كانون 2
402000	157000	1413	1409	-	-	-	-	شباط
452000	402000	1419	1423	-	-	-	-	اذار
815000	367000	1440	1443	-	-	-	-	نيسان
951000	367000	1461	1462	-	-	-	-	ايار
601000	239000	1458	1460	-	-	-	-	حزيران
1600000	383000	1460	1463	-	-	-	-	تموز
550000	509000	1460	1463	-	-	-	-	اب
1000	622000	1461	1463	-	-	-	-	ايلول
0	1211000	1460	1463	0	18000	1949	2010	تشرين 1
4000	1189000	1460	1463	0	152000	1975	1998	تشرين 2
12000	646000	1460	1462	1000	117000	1764	1772	كانون 1
2006				2005				
1000	887000	1479	1483	1000	391000	1460	1453	كانون 2
2000	951000	1477	1480	0	287000	1460	1459	شباط
4000	1174000	1477	1480	0	648000	1461	1469	اذار
0	989000	1478	1481	0	798000	1465	1474	نيسان
32000	920000	1477	1485	16000	995000	1469	1473	ايار
0	861000	1477	1485	0	911000	1465	1468	حزيران
1	876000	1477	1486	0	790000	1472	1467	تموز
13000	10478000	1477	1488	0	1003000	1477	1480	اب
8000	1187000	1475	1488	3000	1054000	1476	1481	ايلول
0	1076000	1471	1486	21000	972000	1471	1475	تشرين 1
13000	898000	1453	1467	0	937000	1474	1477	تشرين 2
38000	308000	1391	1394	0	861000	1474	1479	كانون 1
2008				2007				
36000	1696000	1214	1224	25000	1167000	1304	1323	كانون 2
37000	1463000	1210	1225	21000	1223000	1286	1299	شباط
45000	1784000	1208	1222	30000	1303000	1277	1290	اذار
61000	2101000	1203	1216	41000	1376000	1271	1284	نيسان
30000	1759000	1200	1212	16000	1456000	1262	1275	ايار
20000	1859000	1197	1205	21000	1235000	1256	1269	حزيران
4000	2448000	1193	1202	162000	1510000	1249	1261	تموز
43000	2412000	1187	1196	284000	1441000	1240	1253	اب
68000	1840000	1180	1188	67000	1559000	1235	1249	ايلول
3000	2905000	1178	1185	372000	1488000	1232	1245	تشرين 1
3000	3101000	1175	1183	96000	1541000	1227	1240	تشرين 2
0	2501000	1172	1180	278000	681000	1217	1216	كانون 1
2010				2009				
4000	2935	1170	1185	0.65	3054	1170	1179	كانون 2
2000	2757	1170	1185	0.5	2364	1170	1178	شباط
2001	3175	1170	1185	1	2938	1170	1178	اذار
3000	2881	1170	1185	2000.389	2586	1170	1179	نيسان
2000	3169	1170	1185	1000.4	3035	1170	1187	ايار
4000	2792	1170	1185	5503.5	2854	1170	1180	حزيران
2001	3071	1170	1185	3001	2882	1170	1184	تموز
5000	3411	1170	1185	1.5	3106	1170	1184	اب
6000	2852	1170	1185	2001	2522	1170	1183	ايلول
0	3034	1170	1185	2001.93	3243	1170	1183	تشرين 1
5001	2691	1170	1188	4001.3	2577	1170	1183	تشرين 2
6000.5	3401	1170	1195	3500.39	2831	1170	1185	كانون 1

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية والتقارير السنوي ، اعداد مختلفة .

يتضح من النموذج القياسي ، ان هناك علاقة عكسية بين الكميات المطلوبة من الدولار الامريكي في العراق خلال المدة (2003 – 2010) ، وسعر صرفه اتجاه الدينار العراقي في السوق الحرة ، وقد اجتاز النموذج القياسي الاختبارات الاحصائية بنجاح ، ففيما يخص اختبار T (T-Test) ، فقد اثبت المتغير المستقل معنويته الكاملة عند مستوى معنوية (0.01) ، اذ تجاوزت قيمة T المحتسبة البالغة 6.68 القيمة الجدولية لها البالغة 2.374 .

وفي اختبار معامل التحديد (R^2) Determinant Coefficient ، فقد سجل النموذج قيمة بلغت 56.8 % ، مما يعني ان النموذج استطاع تفسير ما نسبته 56.8 % من العوامل المؤثرة في الطلب على الدولار في الاقتصاد العراقي . وقدد عزز تلك النتيجة قيمة معامل التحديد المصحح (R^{2a}) التي بلغت 55.5 % ، وهي تعني ان سعر الصرف الدينار العراقي يفسر 55.5 % من التغيرات الحاصلة في الطلب على الدولار الامريكي .

كذلك استطاع النموذج القياسي اجتياز اختبار F (F-Test) بنجاح وعند مستوى معنوية يبلغ (0.01) ، عندما سجل قيمة بلغت 44.65 ، وهي تفوق قيمة F الجدولية البالغة 6.96 ، مما يؤكد المعنوية الكاملة للنموذج القياسي .

ويشير اختبار دوربن واتسون D.W (Durbin Watson) ، الى خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي ، اذ بلغت قيمة D.W المحتسبة 2.01 ، وهي اكبر من الحدين الادنى Lower Limit ($dl=1.482$) ، والاعلى Upper Limit ($du=1.528$) ، وفي الوقت نفسه اقل من ($4-du$) البالغة 2.472 .

وبذلك فان النموذج القياسي المصاغ يمكن الاعتماد عليه في تفسير اثر سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار في الطلب على الدولار الامريكي في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة .

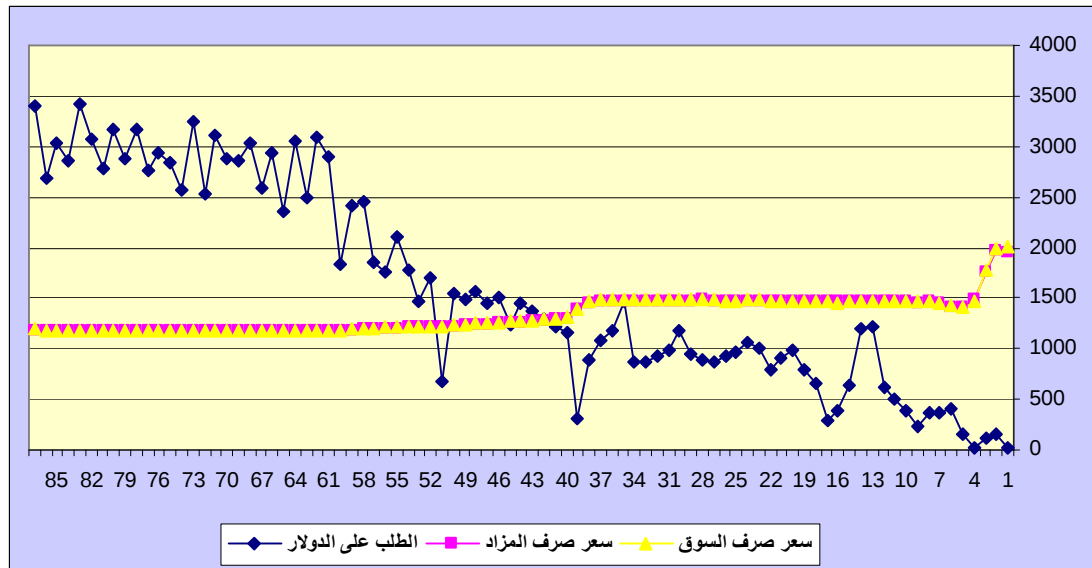
(4) تحليل نتائج النموذج القياسي .

بمتابعة النموذج القياسي يتضح بان هناك علاقة عكسية تربط الكميات المطلوبة من الدولار الامريكي وسعر صرفه في الاقتصاد العراقي ، وتتفق هذه العلاقة مع منطوق النظرية الاقتصادية ، اذ ان انخفاض سعر الصرف يعني تحسن قيمة الدينار العراقي ، وبالتالي فان هذا التحسن سينعكس على الاوضاع الاقتصادية بشكل عام مما يرفع من معدلات الاستثمار والطلب الكليين ، فترتفع نتيجة لذلك حجوم الطلب على الدولار ، كذلك عكس تحسن سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار حالة الاستقرار النسبي في الجوانب السياسية والامنية والتي ادت بدورها الى رفع مستوى النشاط الاقتصادي في مختلف الجوانب ، مما ترك اثار مباشرة في الطلب على

الدولار في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة . كما ادى السماح بتحويل الارصدة النقدية بالعملات الاجنبية ، التي من اهمها الدولار ، عن طريق البنك المركزي العراقي ، الى اتجاهات تحويل واضحة للدولار للخارج بعدة دوافع منها ، تحويلات الشركات والمؤسسات الاجنبية العاملة في العراق ، بمختلف انماطها ، وكذلك التحويلات الناشئة عن التوسع الواضح في حجم وقيمة الاستيرادات من العالم الخارجي ، بعد انتهاء حالة الحصار الاقتصادي ، وحالة الانفتاح الكبير التي شهدتها الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، كما ادى ارتفاع الطلب على العقارات والوحدات الاقتصادية في الخارج ، نتيجة للهجرة الواسعة التي حدثت خلال مدة الدراسة ، الى ارتفاع الطلب على الدولار .

وقد بين النموذج القياسي الى ان انخفاض سعر الصرف بمقدار دينار واحدة ، قد ادى الى ارتفاع حجم الطلب على الدولار في الاقتصاد العراقي بنحو 28.8 مليون دولار خلال مدة الدراسة ، كما بين النموذج الى ان 56.8 % من حجم الطلب على الدولار في الاقتصاد العراقي نتج عن انخفاض سعر صرف الدينار العراقي ، فيما تكفلت بقية العوامل الاخرى ، غير الداخلة في النموذج القياسي ، بالمتبقي من النسبة ، وتعد هذه النتيجة منطقية كون الجوانب الامنية والسياسية لا تزال غير مستقرة نسبيا ، مما جعل اتجاهات الطلب على الدولار الامريكي في الاقتصاد العراقي تتأثر بهذه العوامل بدرجة كبيرة قد تصل الى نحو 43.2 % . والشكل (6) يتيح امكانية مشاهدة التطورات الحاصلة في الطلب على الدولار الامريكي في الاقتصاد العراقي واسعار صرف الدينار العراقي ، في السوق الحرة وفي مزاد البنك المركزي العراقي ، الشهرية للمدة (2010 – 2003) .

شكل (6)
تطورات الطلب على الدولار واسعار صرف الدينار الشهرية في الاقتصاد العراقي
للمدة (2010 - 2003)



الاستنتاجات

بعد الانتهاء من البحث تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها :

- 1- شهد سعر صرف الدينار العراقي تحسنا ملحوظا خلال مدة الدراسة (2003-2010) ، اذ بلغ سعر صرفه اتجاه الدولار الامريكي ، عند نهاية مدة الدراسة (عام 2010) نحو 1186 دينار للدولار الواحد ، بعد ان كان بنحو 1936 دينار للدولار الواحد عند عام 2003 .
- 2- عكس التحسن الملحوظ في سعر صرف الدينار العراقي ، كفاءة في اداء السلطات النقدية في ادارة سعر الصرف وتطور النشاط الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة .
- 3- شهد الطلب على الدولار الامريكي في الاقتصاد العراقي ارتفاعا ملحوظا ، خلال مدة الدراسة ، فبعد ان بلغ حجم الطلب على الدولار نحو 293 مليون دولار عام 2003 ارتفع ليصل الى نحو 36169 مليون دولار في عام 2010 .
- 4- استمر عرض الدولار الامريكي في الاقتصاد العراقي بالارتفاع المستمر خلال مدة الدراسة ، فقد ارتفعت الكميات المعروضة من الدولار لتصل الى نحو 41004 مليون دولار عند عام 2010 بعد ان كانت بحدود 1 مليون دولار في عام 2003 .
- 5- اظهر الطلب على الدولار الامريكي في الاقتصاد العراقي مرونة عالية بلغت نحو 316.39 - خلال مدة الدراسة ، مما يعكس الاستجابة الكميات المطلوبة من الدولار الواضحة للتغيرات الحاصلة في سعر صرفه مقابل الدينار العراقي .
- 6- كما اظهر عرض الدولار الامريكي في الاقتصاد العراقي مرونة عالية خلال مدة الدراسة ، فاقت مرونة الطلب على الدولار الامريكي ، اذ بلغت قيمة مرونة عرض الدولار الامريكي نحو 105949.61 - .
- 7- اظهر النموذج القياسي المفسر لاثـر سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار في الطلب على الدولار في الاقتصاد العراقي وجود علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار والطلب على الدولار الامريكي ، خلال مدة الدراسة ، كما تم اثبات فرضية البحث اذ اثبت النموذج القياسي بان تاثير سعر صرف الدينار في الطلب على الدولار كان واضحا خلال مدة الدراسة (2003-2010) ، فقد اشار معامل التحديد (R^2) ، في النموذج القياسي المقدر ، بان تاثير سعر صرف الدينار في الطلب على الدولار في الاقتصاد العراقي كان بحدود 56.8 % ، في حين ان تاثير العوامل الاخرى المؤثرة في الطلب على الدولار بلغ 43.2 % ، وهذه النتائج تعد منطقية اذ ان تاثيرات سعر صرف الدينار وان كانت واضحة التاثير في الطلب على الدولار في الاقتصاد العراقي ، الا ان العوامل الاخرى والتي من اهمها الجوانب الامنية والسياسية لا تزال تلقي

بضلالها على مجمل المتغيرات الاقتصادية ومنها الطلب على الدولار الامريكي وان كانت بدرجة اقل .

التوصيات

بناء على الاستنتاجات التي تم التوصل اليها فان الباحث يوصي بالاتي :

1- ضرورة دعم السياسة المتبناة من لدن البنك المركزي العراقي والتي اثبتت فعاليتها في السيطرة على سعر صرف الدينار عند المستويات المطلوبة والحد من تقلباته ، وان هذه السياسة ، ونتائجها ، ستعمل بالتأكيد على تعزيز الثقة بالدينار وبالتالي فان معدلات الطلب عليه ستزداد ومن ثم فان الطلب على الدولار سيتراجع الى الحدود الطبيعية التي يفرضها الواقع الاستثماري والتجاري .

2- تعزيز الثقة بالاقتصاد العراقي من خلال بناء اقتصاد قوي وبيئة استثمارية ملائمة قائمة على تشريعات واضحة ومستقرة تتلائم والتطورات العالمية الجديدة ، اذ اثبت البحث ان الطلب على الدولار قد ارتبط بصورة كبيرة بالعوامل غير النقدية المتمثلة بالتوقعات المرتبطة بالبيئة الاقتصادية ، فضلا عن الجوانب السياسية والامنية .

3- من المناسب ان تعمل الحكومة على دعم التعاملات التي تجري بالعملة المحلية او بمجموعة مختلفة من العملات الاجنبية ، فذلك يعمل على اعطاء مرونة اكبر للتعاملات الاقتصادية وتقليل حدة التقلبات التي قد تحدث في حالة الاعتماد على عملة محددة .

الهوامش

- (1) د . سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، ط1 ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، 1982 ، ص 75 .
- (2) د . عوض فاضل الدليمي ، النقود والبنوك ، ط1 ، دار الحكمة ، بغداد ، 1990 ، ص 29 .
- (3) Horrtz , P. , Monetary Policy and the Financial System , Prentice-Hall , 1985 P.193.
- (4) د . عماد محمد علي العاني ، اندماج الاسواق المالية الدولية : اسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العراقي ، ط1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، ص 255 .
- (5) انظر في ذلك :
- * د . وداد يونس يحيى ، النظرية النقدية : النظريات – المؤسسات – السياسات ، ط1 ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 2001 ، ص ص 244-251 .
- * د . عبد المنعم السيد علي و د . هيل عجمي ، العلاقات النقدية الدولية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1992 ، ص 166 .
- * Suraj . B., Monetary Economics : Theory and Policy , S. Chand and Company LTD , New Delhi , 1996 , P.236 .
- (6) د . فليح حسن خلف ، النقود والبنوك ، ط1 ، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006 ، ص 188 .
- (7) Wichhom , peter the choice of exchange Rate Regime in Developing countries , I . M . F , staff papers , vo 1.32 , no 2 june . 1985 . pp , 77-78 .
- (8) د . ماهر كنج شكري و د . مروان عوض ، المالية الدولية : العملات الاجنبية والمشتقات المالية - النظرية والتطبيق ، ط1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 ، ص 249 .
- (9) د . طالب محمد عوض ، التجارة الدولية : النظريات والسياسات ، ط1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 1995 ، ص 350 .
- (10) د . زكريا الدوري و د . يسرى السامرائي ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، ط1 ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006 ، ص 153 .
- (11) د . محمد ناظم حنفي ، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات ، ط1 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1999 ، ص 61 .
- (12) المصدر السابق ، ص 65 .